الأمم المتحدة

A/ES-10/776–S/2018/365

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى لكي أكرر مناشدتنا العاجلة للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات مسؤولة وعاجلة لوقف ما يتعرض له المدنيون الفلسطينيون من أعمال قتل وإصابات متعمدة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة المحتل والمحاصر.

إن الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ولا سيما في غزة، مازالوا ماضين للأسبوع الثالث على التوالي في ”مسيرة العودة الكبرى“، وهي احتجاج مدني سلمي ضد ما تقوم به إسرائيل على مدى عقود من احتلال غير قانوني ومن عمليات قمع ونزع لملكية الفلسطينيين. وتتواصل هذه المظاهرات على أمل أن تلفت الانتباه إلى المحنة الشديدة والمآسي التي يعيشها شعبنا، وأن تزيد من الضغط الدولي على إسرائيل لرفع الحصار الجوي والبري والبحري غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة منذ ١٠ سنوات، ولإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية، والاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. ونذكر في هذا الصدد أن معظم سكان غزة يتألفون من فلسطينيين طردوا بالقوة من ديارهم وأراضيهم منذ عام ١٩٤٨.

والشعب الفلسطيني، بإطلاقه هذه المسيرة، إنما اختار مسارا سلميا للإعراب عن مطالبه في مواجهة عقود من عنف إسرائيل واستعمارها وقسوتها. وفي هذا الصدد، نذكر بأن الشعب الفلسطيني لديه كل الحق في الاحتجاج على الاحتلال والاضطهاد الإسرائيليين غير القانونيين. فالاحتجاج السلمي هو ممارسة مشروعة للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وإسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بحماية واحترام حقوق الإنسان الواجبة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلالها.

الرجاء إعادة استعمال الورق

غير أن الجنود الإسرائيليين مازالوا يتعمدون، في تجاهل تام وانتهاك كامل لقواعد القانون الدولي ومبادئه الراسخة، استهداف المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين، فقد تلقوا تعليمات بأن يطلقوا على المدنيين الأبرياء الذخيرة الحية، ومنها رصاص القناصة والرصاص الفولاذي المغلف بالمطاط والقنابل الصاعقة وعبوات الغاز المسيل للدموع. ونحن ندين بأشد العبارات أعمال قتل وإصابة المدنيين المتعمدة، التي تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة.

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية حتى وقت كتابة هذه الرسالة بقتل مدني فلسطيني واحد وجرح ما لا يقل عن ٥٤٢ غيره، ليصل العدد الإجمالي للمتظاهرين المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا منذ بدء مسيرة العودة الكبرى في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ إلى ٣١ شخصا، بمن فيهم ٣ أطفال، وعدد الجرحى إلى ٦٢٠ ٣ شخصا، بمن فيهم ٤٤٥ طفلا و ١٥٢ امرأة. ولا يزال ١٠٦ من بين المصابين في حالة خطيرة أو حرجة.

ويجب أيضا أن نوجه الانتباه إلى تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلية قتل ياسر مرتجى بإطلاق الرصاص عليه في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وكان مرتجى، وهو صحفي شاب ومنتج للأفلام الوثائقية، يرتدي خوذته وسترته اللتين تحملان بوضوح شارة ''الصحافة''. وقد قتل مرتجى فيما كان يصور ممرضة وطبيبا وطالبا في الثانية عشرة من العمر كانوا يشاركون في الاحتجاجات، قبل يومين من الموعد الذي كان من المقرر أن يبدأ فيه العمل مع منظمة إنسانية، هي المجلس النرويجي للاجئين.

وفي هذا الصدد، حاول وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، المعروف بخطابه العنيف وبالتحريض، تبرير هذا القتل الوحشي بالادعاء بأن مرتجى كان عند إطلاق النار عليه يشغّل طائرة صغيرة موجهة عن بعد، وهو ادعاء نفاه حتى الجيش الإسرائيلي. وتثبت هذه الافتراءات مرة أخرى استعداد السلطة القائمة بالاحتلال للتشهير بالفلسطينيين وتجريدهم من إنسانيتهم حتى في حالة الموت.

إن حالة مرتجى ليست حالة منعزلة، حيث إن آلة الاحتلال الإسرائيلي ما زالت متمادية على نطاق واسع في القتل المتعمد للمدنيين الفلسطينيين وفي استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين العزل. وقد ظهر هذا الأسبوع مقطع فيديو مثير للقلق يصور قناصة إسرائيليين يطلقون النار على متظاهر فلسطيني أعزل، هو تامر أبو دقة، البالغ من العمر ٢٨ عاماً، بالقرب من السياج الحدودي لغزة، وكان الجنود في الخلفية يهللون ويصيحون بألفاظ بذيئة وهو يسقط على الأرض.

وفي حين أن هذا الفيديو المروع قد أثار الغضب في أوساط الرأي العام الدولي والمجتمع المدني، فإن العديد من القادة الإسرائيليين، في المقابل، قد أبدوا تقبلا لتصرفات الجنود، حيث قال وزير التعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، ''إنني أفضل أن أرى جنديًا صاخبًا على أن أرى أبا مكلوما''. وقال وزير الأمن العام، جلعاد أردان، إنه ''غير قادر على فهم ماهية الأمر غير المقبول في الفيديو''. كذلك صرح وزير الدفاع، ليبرمان، قائلاً إن: ''القناص جدير بالترقية، في حين أن المصور يستحق خفضاً في الرتبة''.

علاوة على ذلك، قال ضابط في الجيش الإسرائيلي، في مقابلة أجريت معه، إنه لا يلزم لتبرير إطلاق الجيش للنار أن يكون الفلسطيني ''بالضرورة مسلحا أو يحاول قطع السياج أو تسلقه''. ووجد التحقيق الأولي الذي أجرته القوات العسكرية الإسرائيلية بشأن سلوك الجنود أن القناص الذي أطلق النار على تامر أبو دقة ''تصرف بشكل مناسب''. غير أن باحثًا ميدانيًا في منظمة حقوق الإنسان

الإسرائيلية، بتسيلم، قال إن الفيديو يكشف الحقيقة بشأن استهداف القناصة الإسرائيليين للفلسطينيين مئات المرات على سبيل ''المتعة''.

وتسببت مؤخرا القوة المتعنتة والمفرطة والمميتة التي تستخدمها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين في وقوع ضحية أخرى، وذلك عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار بالأمس، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، على عبد الله محمد الشحري، البالغ من العمر ٢٨ عاماً، فأصابته في صدره وأردته قتيلا، أثناء الاحتجاجات التي وقعت في شرق خان يونس بجنوب غزة، لتؤكد بذلك من جديد هذا النمط المثير للقلق المتمثل في تعمد ممارسة العنف الوحشي ضد الشعب المحتل.

ومن الواضح بناء على التصريحات والبيانات المتتالية الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين العسكريين الإسرائيليين أن حياة الفلسطينيين لا أهمية لها بالنسبة لإسرائيل. وقد دأب المسؤولون الإسرائيليون على استخدام الخطاب المؤجج للمشاعر وعلى التحريض ضد المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين منذ بدء مسيرة العودة الكبرى وقبلها، مهددين بمعاملة المتظاهرين كأهداف مشروعة، بما يشمل التعامل معهم باستخدام الذخيرة الحية.

ومن بين التعليقات الأخرى المتسمة بالعنصرية والمثيرة للفتن، صرح وزير الدفاع، ليبرمان، بأنه ''لا يوجد أبرياء في قطاع غزة''. وعلى نفس الغرار، أكد إلي حازان، مدير الشؤون الخارجية في حزب الليكود، الذي يتزعمه نتنياهو، في مقطع للفيديو منشور على موقع إخباري إسرائيلي، أن ''جميع [المتظاهرين] الـ ٣٠ ألف هم أهداف مشروعة''. وبالإضافة إلى ذلك، قام أيضا متحدث باسم قوات الاحتلال الإسرائيلية في تغريدة له بنشر صورة لمجموعة من الأطفال الفلسطينيين تمت رؤيتها من خلال عدسة بندقية أحد القناصة، ومعها رسالة تقول ''نحن نراقبكم عن كثب''.

وتشكل جميع هذه التصريحات والتعليقات اعترافا بوجود نية مبيتة ومتعمدة ومؤسسية لانتهاك القانون الدولي، على أعلى مستويات القيادة الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال. وقد حان الوقت، في مواجهة الزيادة في هذا اللون من الخطاب والتحريض، لكي ينظر المجتمع الدولي في هذه الحقائق ويتصرف وفقا لذلك على نحو يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بدلا من الوقوع مرة أخرى فريسة لدعاية إسرائيل.

وإزاء هذه الخلفية المقلقة للغاية، نرحب بالتحذير الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية في سياق ''مسيرة العودة الكبرى'' بأن ''أي شخص يحرض على ارتكاب أعمال عنف أو يشارك فيها، بما في ذلك عن طريق الأمر بارتكاب جرائم تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، أو طلب ذلك، أو التشجيع عليه، أو المساهمة فيه بأي صورة أخرى'' قد يعرض نفسه للمحاكمة.

ونرحب أيضا بالنداءات التي وجهها في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وبالتحديد المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والتي حثوا فيها المجتمع الدولي على ''ضمان المساءلة من خلال إجراء تحقيق مستقل ونزيه في الرد الإسرائيلي''.

وبينما تستمر الخسائر والتوترات الفلسطينية في التصاعد، تزداد أكثر من أي وقت مضى الأهمية الملحة لمثل هذه المواقف المعنوية والأخلاقية والمسؤولة، من أجل وقف موجة العنف والتحريض التي يوجهها

هذا الاحتلال الوحشي ضد شعبنا. ولا بد من الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن أعمال العنف والكراهية والإرهاب التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين آخذه هي أيضا في الازدياد. فبالأمس القريب، وتحديدا في الساعات الأولى من صباح يوم ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، هاجم المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون مرة أخرى أحد المساجد، وكان ذلك هذه المرة في قرية عقربا، بشمال نابلس، إذ أضرموا النار بالمسجد وخربوا جدرانه بأن خطوا عليها عبارات تقول ”الموت“ و ”حملة دفع الثمن“، وهدفهم الواضح من ذلك هو زيادة السكان الفلسطينيين.

ولا شك في أن إدمان إسرائيل الشديد على هذا النحو السافر لانتهاك القانون الدولي ولارتكاب الجرائم بصفة منهجية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، هو نتيجة لسماح المجتمع الدولي لها بالإفلات من العقاب على مدى عقود، واستمراره في ذلك. وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر. فحياة ومصير الشعب الفلسطيني الأعزل الذي يرزح تحت هذا الاحتلال غير القانوني يتوقفان على وضع حد لهذا الإفلات من العقاب ولهذا الظلم.

وعليه، فإننا نكرر مطالبتنا بالتحرك على الصعيد الدولي، ولا سيما من جانب مجلس الأمن، لضمان المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ووقف تلك الانتهاكات. ولا بد من مقاضاة المسؤولين الإسرائيليين الذين أمروا باستخدام القوة المميتة غير المشروعة، باعتبار ذلك مسألة تندرج ضمن الولاية القضائية العالمية، أو مقاضاتهم في المحافل القضائية الدولية. علاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي عليه أن يتقيد بالتزامه القانوني بكفالة الحماية للمدنيين، ذلك أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تكتف بالتنصل من هذا الالتزام، وإنما هي تنتهكه انتهاكا متعمَّدا وممنهجا، بإمعانها في شنِّ هجماتها العسكرية ضد المدنيين في فلسطين المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة. ولن يؤدي تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات جدية للتصدي لهذه الأزمة، واستمرار انتهاك القانون، وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، إلا إلى تعزيز إفلات إسرائيل من العقاب والسماح بمزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٣٠ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٨ (A/ES-10/775-S/2018/329)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة